الصباح الاقتصادية
12
العدد 2597 - السنة التاسعة
الإثنين 23 محرم 1438 - الموافق 24 اكتوبر 2016
Monday 24 October 2016 - No.2597 - 9th Year

السوق مازال يستمد مساره من بعض أرباح الشركات عن فترة الربع الثالث من العام

اللون الأخضر يزين مؤشرات البورصة الثلاثة

ارتفاع جماعي لمؤشرات البورصة

أغلقت بورصة الكويت تداولات امس الاحد على ارتفاع مؤشراتها الرئيسية الثلاثة بواقع 9ر03 نقطة للسعري ليصل إلى مستوى 5330 نقطة و2ر11 للوزني و7ر23 نقاط ل(كويت 15).

وبلغت قيمة الأسهم المتداولة حتى ساعة الإغلاق نحو 8ر34 مليون دينار كويتي في حين بلغت كمية الأسهم المتداولة حوالي 77ر9 مليون سهم تمت عبر 2005 صفقة (الدولار الأمريكي يعادل 0ر303 دينار كويتي).

وكانت أسهم شركات (ميادين) و(بتروجلف) و(المستثمرون) و(المال) و(ابيار) الأكثر تداولا في حين جاءت أسهم شركات (سنام) و(اموال) و(اسكان) و(بنك وربة) و(ابيار) الأكثر ارتفاعا.

وقال محللان ماليان كويتيان إن تعاملات بورصة الكويت تفاعلت أمس الاحد مع افصاحات بعض الشركات المدرجة عن بياناتها المالية لفترة الربع الثالث من عام 2016 وسط حالة من الاستقرار للأوضاع الجيوسياسية في المنطقة.

وأوضح المحللان في لقاءين متفرقين أن أوامر ما قبل الافتتاح حددت البوصلة التي سارت عليها وتيرة أوامر الافراد وبعض المحافظ المالية نحو الأسهم الرخيصة التي تقل قيمتها عن ال50 فلسا.

وبين المدير العام لشركة مينا للاستشارات الاقتصادية والادارية عدنان الدليمي أن البورصة مازالت تستمد مسارها من بعض أرباح الشركات عن فترة الربع الثالث من العام وهو ما عكسته ارقام الاغلاقات.

وذكر الدليمي أن اللافت في اخبار الشركات المدرجة هو انها باتت المحفز الوحيد الذي القى بظلاله الايجابية على الكثير من القطاعات لاسيما تداعيات رفع حصة مجموعة الساير في بنك وربة من 4ر9 الى 15 في المئة فضلا عن ارباح شركة (زين) والانتهاء من صفقة بيع شركة (امريكانا).

وأشار إلى أن استقرار الاوضاع الجيوسياسية في المنطقة دعم حركة البورصة حيث ظهر جليا من مسار الاداء العام للجلسة الدخول الطبيعي على الاسهم من جانب الافراد والمحافظ دون الاندفاع وسط افصاحات الشركات عن بيانات الربع الثالث من 2016.

من جهته قال رئيس جمعية (المتداولون) محمد الطراح إن البورصة تعاملت بشكل ايجابي مع تزايد افصاحات الشركات لاسيما التشغيلية الكبيرة لافتا الى وجود الكثير من المتعاملين الذين يسيرون على نهج صناع السوق نحو عمليات الشراء والبيع.

وأفاد الطراح بان البورصة ستنتظر صفقات أخرى مثل (أمريكانا) لاسيما وان كبريات المجموعات الاستثمارية لديها خطط لطرح بعض الشركات.

ونتوقع ان نشهد جلسات الاسبوع زخما في طريقة الكشف عن بيانات الربع الثالث ما سيعطي المجال أمام تحريك الاوامر والدخول على بعض الاسهم سواء عبر المضاربة أو عمليات جني الارباح كلما سنحت الفرصة لذلك.

واستهلت البورصة اداءها في جلسة أمس وحتى قرع جرس الاغلاق باستهداف اسهم الشركات التي مازال يدور حولها الاهتمام ومنها (وربة) و(زين) و(بتروغلف) اضافة الى زيادة الطلبات على أوامر ما قبل الافتتاح نحو أسهم شركات خاملة ورخيصة دون ال50 فلسا.

يذكر أن المؤشر السعري لبورصة الكويت اقفل مرتفعا 9ر03 نقطة نقطة ليبلغ مستوى 5330 نقطة محققا قيمة نقدية بلغت نحو 8ر3 مليون دينار من خلال تداول 77ر9 مليون سهم تمت عبر 2005 صفقات نقدية.

رئيس «الغرفة» يستقبل السفير الفلسطيني

القائم وطهيوب خلال اللقاء

استقبل علي محمد ثنيان الغانم - رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة الكويت بمكتبه صباح أمس الأحد، رامي احسان طهيوب - السفير الفلسطيني لدى الكويت.

رحب الغانم بالسفير الفلسطيني وبحث معه سبل تكليف التبادل التجاري وتنشيط العلاقات الاقتصادية وإقامة مشروعات استثمارية مشتركة بين البلدين الصديقين، كما تمت مناقشة كيفية تعريف اصحاب الأعمال في البلدين بالمناخ الاقتصادي وتشجيع إقامة معارض للمنتجات الفلسطينية في الكويت، وأوضح الغانم بأن الغرفة على أتم الاستعداد لتقديم خدماتها للشركات الفلسطينية، واستقبال الوفود التجارية ونشر فرص التعاون الاستثمارية المتاحة على أعضائها المهتمين.

ومن جانبه، اكد طهيوب على سعي السفارة الدائم لتنمية التبادل التجاري القائم بين البلدين في شتى القطاعات، واشار الى اهمية العمل المشترك بين الغرفة والسفارة لتنمية التعاون الثنائي وزيادة الاستثمارات المشتركة، وذلك من خلال تبادل زيارات الوفود التجارية بين الطرفين واستعراض الإمكانيات التي يجب استغلالها لتعزيز العلاقات التجارية.

في نهاية اللقاء أعرب السفير الفلسطيني عن خالص امتنانه وتقديره لغرفة تجارة وصناعة الكويت على تعاونها الدائم، وما تقدمه من خدمات لتعزيز التعاون الثنائي بين البلدين.

عقب افتتاح سلسلة «اجتماعات اعداد الخطة السنوية الرابعة»

مهدي: نسبة الإنجاز المحققة في الخطة التنموية السنوية «2015-2016» بلغت 70 بالمئة

جانب من الاجتماع

قال الامين العام للمجلس الاعلى للتخطيط والتنمية الكويتي الدكتور خالد مهدي ان نسبة الانجاز المحققة في الخطة التنموية السنوية (2015-2016) بلغت 70 في المئة اذ تم الانتهاء من العديد من المشروعات الاستراتيجية الواردة ضمن بنودها.

واضاف مهدي في مؤتمر صحافي عقب افتتاح سلسلة (اجتماعات اعداد الخطة السنوية الرابعة 2018-2019) بمقر الامانة انه تم اعداد خطة (2016-2017) فيما يجرى حاليا اعداد التقرير نصف السنوي الخاص بها.

واوضح ان التقرير المشار اليه رصد انخفاض عدد الجهات المتعثرة في تنفيذ المشروعات المقررة فضلا عن المشروعات التي دخلت حيز التنفيذ مبينا ان اغلبية مشروعات الخطة «مستمرة في اكثر من خطة سنوية ونسعى لادراج مشروعات جديدة ضمن بنود الخطة الرابعة».

وافاد بان الاجتماع الذي عقد بشان خطة (2018-2019) هو الأول في هذا الصدد لافتا الى ان هذه الاجتماعات تهدف الى التعريف بكيفية انتقاء المشروعات واختيارها لادراجها ضمن خطة التنمية وفق معايير جديدة منها ان تكون هذه المشروعات ذات بعد تنموي وصادرة من جهات متمكنة من انجازها عبر الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

واكد مهدي استعداد الجهات المعنية في الامانة العامة للمجلس الاعلى للتخطيط والتنمية لتقديم الدعم المطلوب لكل الجهات وتقديم التوعية اللازمة فيما يتعلق باعداد خطة التنمية.

واشار الى ان كل المشروعات التي ستطرح لادراجها ضمن الخطة سيتم عرضها على لجان (الاعلى للتخطيط) موضحا ان كل الخطط السنوية تعتمد من قبل مجلس الوزراء اما الخطط الانمائية متوسطة الاجل يتم عرضها على مجلس الامة.

بدورها قالت مدير ادارة الخطط والبرامج في الامانة العامة للمجلس الاعلى للتخطيط سعاد العوض ان الاجتماع مع الجهات الحكومية المشاركة في اعداد خطة التنمية يهدف للتنسيق المشترك وتوضيح آلية ومنهجية اعداد الخطة مع التركيز على المعايير المتعلقة باختيار المشروعات لادراجها ضمن بنودها.

واوضحت العوض ان اهداف الخطة تتمثل في ان يكون المشروع مرتبطا بالرؤية التنموية وبحسن من مستوى دولة الكويت في مؤشرات التنافسية العالمية فضلا عن قدرة الجهات المعنية على تنفيذ المشروع وان يكون له مخرجات محددة فضلا تخصيص الاراضي لهذه المشروعات.

واضافت انه تم خلال الاجتماع التأكيد على اهمية عقد اجتماعات يتم من خلالها تدريب الجهات على النظام الآلي لاعداد خطة التنمية لافتة الى استحداث مسمى المنسق التنموي بين الجهة الحكومية و (الاعلى للتخطيط) تكون مهمته التواصل والرد على اي استفسارات بشان المشروعات المتعلقة بالجهة الحكومية.

كل المشروعات التي ستطرح لادراجها سيتم عرضها على لجان «الاعلى للتخطيط»

«أسواق المال»: تطبيق الضمان المالي على شركات الوساطة مطلع 2017

اعلنت هيئة اسواق المال الكويتية امس الاحد تطبيق نظام الضمان المالي على شركات الوساطة المالية مطلع العام المقبل وذلك طبقا لقرارها رقم (95) لسنة 2016.

وقالت الهيئة في بيان صحافي ان هذا القرار يعد خطوة مهمة لتحقيق التوجهات والاهداف التنظيمية التي تتبناها باستمرار لتوفير الآليات المناسبة للحد من المخاطر المتعلقة بتعاملات الاوراق المالية والالتزامات الناتجة عنها في بورصة الكويت.

وذكرت ان شركات الوساطة المالية لديها دور رئيسي في تطوير سوق المال الكويتي لاسيما مع تقديمها افضل الخدمات الحديثة المتوفرة في اسواق المال المتقدمة.

واوضحت انها اخذت على عاتقها مهمة توفير التشريعات والتنظيمات الملائمة لتقديم اي من هذه الخدمات ومن ثم تعزيز قدرة هذه الشركات على إدارة المخاطر التي قد تنتج نظير تقديمها لاي من تلك الخدمات في البورصة.

وبينت ان مجلس مفوضي هيئة اسواق المال قرر تطبيق نظام الضمان المالي من خلال توفير ضمانات مالية تقدمها شركات الوساطة المالية المسجلة في البورصة بغية تغطية اي اخفاقات قد تنتج عن عدم وفاء احد الأطراف بالتزاماته نحو الطرف الآخر.

واشارت الهيئة الى ان وكالة المقاصة تقوم باستخدام هذه الضمانات وفقا للقواعد التي تضعها الوكالة وتعتمدها الهيئة.

واضافت ان قرار تطبيق نظام الضمان المالي يأتي مكملا لما ورد في القرار رقم (72) لسنة 2016 بشان تطبيق نظام ما بعد التداول (المرحلة الانتقالية) والذي اشار إلى ضرورة التزام كل من الوسيط وامين الحفظ ووكالة المقاصة بتوفير الضمانات المالية اللازمة لتغطية الالتزامات المالية المترتبة عن تعاملات الأوراق المالية.

وذكرت ان نظام الضمان المالي يتميز بالتناسب الطردي بين حجم الضمان المقدم من شركة الوساطة وحجم المخاطر الناتجة عن عملياتها في البورصة وبذلك يكون المجال مفتوحا لشركات الوساطة لتقليص قيمة الضمانات المالية.

مع نظرة مستقبلية مستقرة

بنك وربة يحصد تأكيد تصنيف A+ من وكالة فيتش العالمية

اعلن بنك وربة أن وكالة فيتش للتصنيفات قد أكدت تصنيف البنك طويل الأجل (IDR) بدرجة A+ مع نظرة مستقبلية مستقرة متسقا مع تأكيد أسس تصنيفات الدعم (SRF) ايضا بدرجة A+. وكان البنك قد حصل على التصنيف في وقت سابق من هذا العام بالنظر إلى إنجازاته في القطاع حيث استطاع رغم حداثة سنواته التشغيلية أن يكون البنك الأسرع نموا ويقدم خدمات ومنتجات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية وفق مستويات محلية وعالمية، كما ساهم نوعيا بإثراء الصيرفة الإسلامية بواسطة ما يقدمه من خدمات ومنتجات مبتكرة وفرصا استثمارية مميزة.

هذا وقد أكدت وكالة فيتش تصنيفها بناءً على رؤيتها من أن البنك يتمتع بقدرة ذاتيه تعكس إدارة جيدة للمخاطر لديه ومعدلات قوية لرأس المال، هذا بالإضافة إلى معايير تأمين عالية يدعمها الاشراف الرقابي القوي بالإضافة إلى نسب رسملة قوية مشيرا إلى أن مؤشرات جودة الأصول سليمة لدى البنك بوجود معدلات منخفضة للتمويلات غير الجيدة مع تغطية عالية من الإحتياطي.

من جانبه اكد بنك وربة اعتزازه بتأكيد تصنيف وكالة فيتش العالمية، الذي يأتي ليدعم مكانة وربة كبنك إسلامي ينمو سريعا وفق استراتيجيته المبتكرة للتقديم أفضل حلول الصيرفة الإسلامية وفق أرقى المستويات العالمية ويواكب التكنولوجيات العصرية في القطاع.

وفي هذا السياق، تحدث شاهين حمد الغانم، الرئيس التنفيذي لبنك وربة قائلا: «يسعدنا تأكيد هذا التصنيف الرفيع المستوى من قبل وكالة عالمية موثوقة للتصنيفات. ونرى فيه تأكيدا على فعالية استراتيجيتنا التي عززت من أداء البنك المهني الراقي في قطاع الصيرفة الإسلامية وإحداث الفرق الإيجابي كما أضافت القيمة المهنية على التعاملات للصيرفة الإسلامية مما جعل من بنك وربة البنك المفضل للعملاء».

وأضاف: «منذ انطلاق عملياته في السوق الكويتية، حرص بنك وربة على التميز وتحقيق النمو الهادف وذلك على الرغم من الظروف الاقتصادية الصعبة التي كانت آنذاك، حيث استطاع البنك خلال فترة وجيزة من اكتساب ثقة عملائه عن جدارة بالنظر إلى ما يقدمه من خدمات ومنتجات مصرفية مبتكرة تناسب تطلعاتهم واهتماماتهم في الصيرفة الإسلامية كما لقت انظار وكالات التصنيف العالمية».

وأكد الغانم أن بنك وربة ماض في خطته الطموحة إلى تحقيق المزيد من الإنجازات والتوسعات سواءً في السوق المحلية والإقليمية والعالمية مع تنويع في محفظته الاستثمارية الدائمة هادفاً من خلال ذلك إلى تقديم أفضل الخيارات الاستثمارية والمصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية السمحاء لعملائه.

«الكويتية للتموين»: «التموين الآلي» يصرف المواد لمستحقيها بنظام رقابي شامل

قالت الشركة الكويتية للتموين التابعة لشركة مطاحن الدقيق والمخابز الكويتية ان نظام التموين الآلي الجديد يصرف المواد التموينية لمستحقيها من خلال نظام رقابي شامل.

وقالت الشركة في بيان صحفي ان النظام يضمن سرية المعلومات واستمرارية العمل على مدار الساعة تماشيا مع مواكبته للنظم التكنولوجية العالمية وتماشيا مع دور وزارة التجارة والصناعة في تحقيق الأمن السلعي والغذائي لدولة الكويت.

وذكرت الشركة ان التنسيق سيكون مع كل من إدارة التموين وإدارة مركز نظم المعلومات بوزارة التجارة والصناعة اضافة الى ديوان الخدمة المدنية والهيئة العامة للمعلومات المدنية.

ونقل البيان عن الرئيس التنفيذي لشركة مطاحن الدقيق والمخابز الكويتية مطلق الزايد قوله ان اهم ما يميز المشروع هو إمكانية ربطه بالموقع الالكتروني لوزارة التجارة علاوة على تحميل التطبيق المعد للنظام على الهواتف الذكية والمتوقع الانتهاء منه نهاية العام الجاري.

وأوضح الزايد أن المشروع يساهم في تيسير عملية الاستعلام عن الأفراد المسجلين بالبطاقة التموينية وصلاحيتها وحالتها فضلا عن عمليات الصرف خلال فترات سابقة والحصة التموينية المقررة والتعرف على الفرع التمويني التابع للبطاقة ومراكز الاصدار.

وذكر ان مشروع نظام التموين الآلي الجديد لا يسمح بإضافة اشخاص غير مستحقين لصرف المواد التموينية مشيرا الى وجود ربط آلي بين نظام إصدار البطاقات التموينية ونظام الهيئة العامة للمعلومات المدنية.

وبين ان عدد الوفيات المدرجين بنظام التموين الآلي الجديد الذي تم رصدهم بلغوا 4427 فردا مشيرا الى قيام الشركة بتقديم الدعم الفني للنظام حتى عام 2017 وذلك لضمان سير العمل على أكمل وجه وتلافي أي معوقات في المستقبل.

يذكر انه يوجد 17 مركزا لإصدار البطاقات التموينية تابعة لوزارة التجارة والصناعة ونحو 81 مركزا لتوزيع المواد التموينية موزعة جغرافيا على جميع مناطق الكويت عن طريق ربطها بالجمعيات التعاونية.

وتتولى وزارة التجارة والصناعة المسؤولية بالتعاون مع الشركة الكويتية للتموين تزويد الكويت بالمواد الغذائية الأساسية التي تتضمنها البطاقة التموينية والمخصصة للمواطنين بأسعار مدعومة تلبية لتوجهات دولة الكويت الخاصة بالأمن الغذائي.